

المملكة المغربية



وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة
قطاع الطاقة و المعادن

**كلمة السيدة أمينة بنخضراء
وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة
في افتتاح الإجتماع الرابع للوزراء المكلفين بالمعادن
والطاقة بدول تجمع الساحل والصحراء**

الرباط في 3 دجنبر 2009

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي السيد الأمين العام لتجمع دول الساحل والصحراء،
أصحاب المعالي الوزراء،
أصحاب السعادة ،
حضرات السيدات والسادة،

إنه لشرف عظيم بالنسبة للمغرب بأن يستقبل الدورة الرابعة لاجتماع الوزراء المكلفين بالمعادن والطاقة بتجمع دول الساحل والصحراء، وأغتنم هذه المناسبة السعيدة لأعبر عن ترحيبي بمجموع المشاركين متمنية لهم مقاما طيبا ببلدهم الثاني المغرب، الذي ما فتئ يسعى لتعزيز صلات الصداقة والتعاون مع الدول الإفريقية وخاصة الدول الأعضاء في تجمعنا.

إنه ينبغي لتوصيات اجتماعنا الوزاري هذا أن تندرج في إطار توجيهات لقاء القمة لرؤساء دول الساحل والصحراء المنعقد بصبراتة بليبيا في ماي 2009، حيث أكدوا تشبثهم بقيم السلم والوئام والتضامن من أجل تنمية اقتصادية واجتماعية مشتركة منسجمة لأقطارنا.

أصحاب المعالي والسعادة،
حضرات السيدات والسادة،

إن اجتماع الوزراء المكلفين بالطاقة والمعادن داخل منظماتنا يكتسي أهمية خاصة بالنظر للأهمية الإستراتيجية التي يلعبها هذان القطاعان بالنسبة لتنميتنا الاقتصادية والاجتماعية. وهذا الإجتماع هو مناسبة للتعرف على حصيلة الانجازات المحققة في ميادين المعادن والطاقة ومن دراسة آفاق تطورها في السياق الجهوي والدولي من أجل تحديد التوجهات الاستراتيجية

التي على تجمعنا اعتمادها لتعزيز علاقات التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف سواء في حظيرته أو على مستوى القارة الإفريقية بأكملها.

إن الموارد المعدنية والطاقة اليوم، أكثر من أي وقت مضى، في مركز النقاشات حول التنمية المستدامة، لأنها، إضافة لكونها محركا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن استغلالها واستعمالها يشكلان انشغالات رئيسية لحماية البيئة والتصدي لآثار تغير المناخ.

ويتمثل الرهان الحقيقي في قدرتنا على التوفيق الجيد بين متطلبات التنمية والرغبة في تأمين استغلال رشيد للموارد الطبيعية يؤمن دينامية تنموية دون المساس بالمحيط ودون الإسهام في ارتفاع حرارة المناخ. ولتجاوز هذه التحديات، ذات الحجم الكوني، أصبح لزاما أن نغير جذريا عوائدنا الإنتاجية والاستهلاكية، وأن نقيم تعاونا وثيقا بين كل الدول، لأنه لم يعد بمستطاع أي دولة أن تواجه بمفردها هذه الرهانات الكبرى التي تستدعي تحولا عميقا في النظام الإنتاجي الحالي على الأصعدة الإنتاجية والاجتماعية والتكنولوجية.

إن اجتماعنا اليوم يأتي على بعد أيام قلائل من افتتاح مؤتمر القمة حول التغيرات المناخية التي ستنطلق أشغاله يوم 7 دجنبر بكوبنهاغن. وتجمعنا الذي يضم 28 دولة تغطي مساحتها قرابة نصف مساحة القارة الإفريقية عليه أن يتقدم لهذا المؤتمر في جبهة موحدة للدفاع عن موقف موحد من أجل نقل حقيقي للتكنولوجيا بدعم مالي مقوى من طرف الدول المصنعة والمؤسسات المالية الدولية لفائدة الدول السائرة في طريق النمو.

إن رهانات مؤتمر كوبنهاغن تكتسي طابعا حاسما لكون العالم يشهد ظرفية اقتصادية بالغة الحساسية تتميز بتباطؤ النشاط الاقتصادي الدولي مند بداية الأزمة المالية في سنة 2008 والتي كان من نتائجها، كما تعلمون، الانخفاض الحاد لأسعار المواد الأولية بما فيها المعدنية والطاقة وانخفاض

طلب الدول المصنعة. وقد كان لهذه الوضعية آثار سلبية على مداخل الصادرات للعديد من الدول المنتجة للمعادن والمواد الأولية الطاقية. ففي حين حققت قارتنا خلال السنوات الخمس الأخيرة نموا اقتصاديا سنويا متوسطا يفوق 5%، فمن غير المنتظر أن تتجاوز هذه النسبة 2,8 % في سنة 2009 .

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن الإستراتيجية التنموية بالمغرب تندرج ضمن هذه النظرة الاستشرافية والمندمجة التي تجمع بين الازدهار الاقتصادي والمحافظة على البيئة، والمجهود الوطني والاندماج الجهوي، والعدالة الاجتماعية والتضامن المجالي.

والمغرب الذي يشهد دينامية نمو سريعة تحت القيادة النيرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، قد وضع استراتيجية طاقية جديدة، والتي بالرغم من كونها طموحة، فهي تبقى واقعية في التركيبة المتنوعة للباقة الطاقية الوطنية. ومع أن الطاقات الاحفورية ستبقى مسيطرة في العالم خلال الثلاثين سنة المقبلة، فإننا سنستعملها بمسؤولية باستعمال الطاقات النظيفة وبفرض مقاييس للانبعاثات الغازية في الصناعات المنتجة والمستهلكة لهذه الطاقات. ومثلا، فقد سحبنا الغاز وال 10.000 ب ب م والوقود المرصص من الأسواق لنخفف بشكل ملموس من تلوث الجو.

إن الفعالية الطاقية المطبقة في كل المجالات ستتمكن في آن واحد من اقتصاد الطاقة ومن تقليص انبعاث الغازات المسببة في الاحتباس الحراري.

وبشكل مواز، تطور الطاقات المتجددة بهدف رفع مساهمتها في الاستهلاك الطاقوي الابتدائي بقرابة 2 % سنة 2008 لتصل بين 10 إلى 12 % سنة 2020 و15 إلى 20 % سنة 2030 ، توافقا مع التوجه العالمي.

ولهذه الغاية، أعطى صاحب الجلالة الملك محمد السادس الانطلاقة في 2 نونبر الأخير لبرنامج واسع مندمج وإرادي لإنتاج الكهرباء انطلاقا من الطاقة الشمسية التي تتوفر منها بلادنا على إمكانيات ضخمة.

وسوف تشيد محطات حرارية بطاقة كلية تصل إلى 2000 ميكاواط من 2015 إلى 2019 على خمسة مواقع مختارة. كما تم إحداث وكالة مختصة *The Moroccan Agency for Solar Energy* لانجاز هذا المشروع في إطار شراكة بين القطاعين العام والخاص. وسيتمكن تشغيل هذه المحطات من اقتصاد مليون طن مقابل بترول من البترول وتجنب انبعاث 3,7 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون سنويا. ومع نهاية هذا المشروع ستصل حصة الطاقات المتجددة في الحصيلة الكهربائية للمغرب إلى 42% عوض 26% حاليا.

وتوجد قوانين قيد الإصدار من أجل تطوير الطاقات المتجددة وتشجيع النجاعة الطاقية بواسطة وكالة سيتم إحداثها لهذه الغاية.

كما أنه في قطاع المعادن، فإن المغرب، الذي عليه أن يواجه تحديات من حيث المنافسة والتحديث والإبداع، اعتمد استراتيجية تشمل كل الأنشطة المتواجدة سواء في عالية أو في سافلة المنجم، واضعا المساهمة الفاعلة للقطاع الخاص في مسلسل التنمية المعدنية مع تعزيز دور الدولة في البنية الأساسية والتشريع والإنعاش.

وهذه الإستراتيجية تركز حول محاور أساسية ترمي إلى :

- تنمية قدرات الإنتاج والتقييم بإنجاز مشاريع استثمارية هامة وتنمية الشراكة؛
- إعطاء حيوية للبحث المعدني وللاستكشاف البترولي، خاصة بمتابعة إنجاز الخرائط الجيولوجية والجيوفيزيائية والجيوكيميائية؛
- تنمية الإستغلال المنجمي ذي الحجم الصغير عبر تفعيل البرنامج الوطني لتنمية المناجم الصغرى.

أصحاب المعالي والسعادة،
حضرات السيدات والسادة،
أصحاب المعالي والسعادة،
حضرات السيدات والسادة،

إن التعاون بالنسبة للمغرب خيار استراتيجي تفرضه مصالح مشتركة وامتيازات متبادلة ضمن روح من التضامن والأخوة الفاعلة. وقد تمت ترجمة ذلك عبر إبرام مجموعة من الإتفاقيات وبروتوكولات الإتفاق الثنائي للتعاون بين المغرب وعدة دول من فضاء ال س. ص. وتغطي هذه الإتفاقيات بالخصوص المساعدة التقنية، والتكوين وتبادل الخبرة في ميادين الطاقة والمعادن.

وقد اكتسب المغرب تجربة وخبرة طويلتين في مختلف شعب قطاع الطاقة والتي يقتسمها مع بعض الدول الإفريقية الشقيقة وهو مستعد لكي يوسعها لتشمل دول أخرى من تجمعا ترغب في ذلك.

وهكذا ففي ميدان الكهرباء القروية، فإن المغرب، الذي أعطى الإنطلاقة، سنة 1996، لبرنامج الكهرباء القروية الشمولي، بتمويل مقتسم بين المكتب

الوطني للكهرباء، والجماعات المحلية، والمستفيدين الذين يتم ربطهم بالشبكة، قد تمكن من كهربة شبه تامة للوسط القروي، بنسبة 96 % في نهاية سنة 2008. وجمهورية السينيغال تكيف هذه العملية وفق خصوصياتها بمساعدة المكتب الوطني المغربي للكهرباء، الذي يتعاون أيضا مع دول أخرى في ميادين الإنتاج، والنقل وتوزيع الكهرباء، كما هو الحال في تشاد والنيجر ومالي وموريتانيا وليبيا.

ويعتبر الربط الكهربائي مجالا هاما آخر للتعاون المثمر لدول تجمعنا. وفي هذا الصدد، طور المغرب ربطه الكهربائي مع جيرانه المباشرين، إسبانيا والجزائر. ويؤهله موقعه لكي يصبح أرضية حقيقية في إطار شبكة مرتبطة لمجموع أقطار تجمعنا مع شبكات المغرب العربي وأوروبا من أجل مبادلات كهربائية مثمرة وخاصة تصدير الكهرباء الخضراء نحو الاتحاد الأوروبي. وفي هذا الصدد، فإن المغرب يؤيد كل المبادرات الساعية إلى تحقيق اندماج كهربائي جهوي أكبر.

**أصحاب المعالي والسعادة،
حضرات السيدات والسادة،
أصحاب المعالي والسعادة،
حضرات السيدات والسادة،**

لكون قطاع الطاقة والمعادن يحتل مكانة متميزة في اقتصاديات بلداننا المختلفة، فإن مساهمة المغرب في مجال التعاون يمكن أن تندرج بالخصوص في اقتسام خبرته الطويلة ودرايته في ميدان الاستكشاف، والبحث والاستغلال المعدني. كما أن المغرب اكتسب خبرة معترف بها في ميدان الاستغلال المعدني التقليدي الذي يمثل، دون احتساب الفوسفات، 40% من حجم الإنتاج المعدني الوطني و22% من القيمة الإجمالية لرقم معاملات القطاع.

ومن أجل تدعيم مكتسبات هذا النشاط الذي يآثر على النشاط الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، أعطى المغرب الانطلاقة سنة 2007 لبرنامج وطني لتنمية الاستغلالات المنجمية الباطنية والسطحية والتي لا تتعدى طاقتها الإنتاجية 5000 طنا سنويا من المنتجات القابلة للتسويق.

إن تعاوننا في شتى النشاطات المعدنية يعرف تطورا ملحوظا مع عدة أقطار مجموعتنا كمثل موريتانيا، ليبيا، النيجر، السودان، بوركينا فاسو، الجابون، ساحل العاج، غينيا و تونس.

يعتبر المورد البشري دون شك الثورة الحقيقية التي بدونها لا يمكن تصور أي نمو حقيقي. وعلى هذا، من اللازم أن نولي كل العناية للتعاون في هذا الميدان، وذلك عبر إحداث تكامل إيجابي بين المؤسسات ومراكز التكوين وشبكات تبادل للأساتذة والباحثين، والطلبة والتلاميذ والمتدربين. وفي هذا الميدان، فإن المغرب مستعد لاستقبال أعداد متزايدة من الطلبة والمتدربين في مختلف مؤسساته التكوينية.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن تنمية المشاريع المعدنية والطاقية وكذا مشاريع بنبوية التي تركز عليها يتطلب تعبئة رسا ميل هامة، وخلق مناخ ملائم للاستثمار، بالاعتماد أولا على قدراتنا الذاتية، مع الانفتاح على تعاون دولي متوازن ومنصف.

وإن تعزيز شراكات عمومية خصوصية فعالة في إطار التعاون سواء بين دول التجمع أو مع مجموعات جهوية أخرى، ستكون عملية "رابحة- رابحة" لكل الأطراف. فبلداننا التي ما تزل ثرواتها لم تستثمر إلا بشكل ضعيف، توفر إمكانيات واسعة في مجال الاستثمار بالنسبة للمقاولات المعدنية والطاقية. و لذا، فعلينا أن نثمن مواردنا محليا بتحويلها لمراد جاهزة ذات

قيمة مضافة عالية لكي لا نظل فقط مزودين للآخرين بالمواد الأولية الخام المتعرضة لتقلبات و مضاربات الأسواق.

أنا على يقين بأن أشغالنا ستخلص إلى توصيات واقتراحات ستمكن من تعزيز تعاوننا وإقامة شراكات من أجل تسريع مسلسل الاندماج الاقتصادي الذي ننشده. ولهذه الغاية، من الضروري تحديد الطرق والحلول الكفيلة بالاستغلال السريع للحقول العديدة للتعاون التي تتوفر حقيقة لبلداننا.

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أتقدم بخالص شكري للسادة الخبراء على العمل الجيد الذي قامو به لإنجاح هذا الاجتماع الوزاري.

وأشكركم على حسن انتباهكم.